

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التدقيق الأرفع في محتوى حديث الرفع

لازلنا نجول حول بيانات المحقق الخوئي بأن «التدذرك» يُعد شرطاً لفعليّة وجوب القضاء و تنجّزه حيث قد صرّح: «يقضيها إذا ذكرها» فإن «إذا» شرطية لا توقيتية زمنية - أي يقضيها حين التذذرك - كي تثمر الفوريّة، ثم بسط المحقق الخوئي زوايا حديث الرفع قائلًا:

«و قد ذكرنا في غير مورد، اختصاص (تنجّز) الأحكام الواقعية بحال الذذرك و الالتفات و عدم ثبوتها في حق النّاسِي، و من هنا كان الرفع في حديث الرفع بالنسبة إلى «ما لا يعلمون» ظاهريًا (وفقاً للمشهور أيضاً أي التكليف الشّأنِي ثابت للجاهل و النّاسِي دون فعليّته و تنجّزه) و لذلك يحسن الاحتياط عند الجهل (لثبات التكليف الشّأنِي بحقه) و أمّا بالنسبة إلى غيره من المذكورات في سياقه كالخطأ و النّسيان و الإكراه و الاضطرار و غير ذلك فهو واقعي (فمتعلقات الرفع متلوّنة ففي: ما لا يعلمون يُعد المتعلق ظاهريًا و في البقية يُعد واقعياً وفقاً لتنسيق المشهور) فالتفيد بقوله (عليه السلام): «إذا ذكرها...» لبيان هذه النّكتة و أنه لا تكليف بالقضاء حتى واقعاً (فعليّاً) ما دام لم يتذذرك (فلا يلزم الورثة القضاء عنه) و إنما يبلغ التكليف المذكور حدّ الفعليّة (منتجّزاً) و يتوجه نحو المكلّف (هو) في حال التذذرك، من دون دلالة لهذه النّصوص على أنّ ظرف العمل أعني به القضاء هو هذه الحال كي تجب المبادرة إليه أو أنه موسّع كي لا تجب. (و إنما قد بيّن شرط الوجوب و تنجّز الواجب بالتدذذرك). [1]

و قبلاً لذلك، قد فسر المشهور الرفع بالظاهري بحيث لو نسي الصلاة حتى موته لتوجّب القضاء نظراً لفعاليّته و تنجّزه المسبق، بينما المحقق الخوئي قد ترجمه بالرفع الواقعي للجاهل و النّاسِي - وفقاً للأنسب الأبرز - بحيث لم ينفع الوجوب بحقّهما كي يُقضى عقب موتهما.

و بات مشرقاً بأنّ معنى «الواقع» ليس مرحلة الإنشاء و الجعل إذ قد أنشأ الشّارع لعامة المكلّفين ضمن اللوح المحفوظ بل يعني الرفع لدى مرحلة الفعليّة .

و قد أطّلباً الحوار مسبقاً حول أبعاد حديث الرفع و مدى دلالته، فالتقى ثلثة آراء في تفسيره، بأنّ:

1. الرفع ظاهري لكل الفقرات و العناصر المزبورة وفقاً للمشهور.

2. الرفع واقعي تجاه كافة الفقرات وفقاً للأسد الأصب، بحيث قد استنتجنا على أثره أيضاً أن القاعدة الشهيرة: «الأحكام مشتركة بين العالم والجاهل» منبودة تماماً إذ لم ينفع أياً بحق الجهال أساساً كي يُقضى عنه ثم انتصرنا بمقالة صاحب المنتقى أيضاً كشاهد قويم و حكيم على استظهارنا.

3. التفكيك بين الفقرات بحيث إن الرفع واقعي تجاه الجاهل والناسي، ولكن واقعي تجاه البقية وفقاً لنهج المحقق الخوئي آنفاً.

اختتام رواية زرارة باستدلالات الأعلام البررة

لقد استَظَهَرَ السَّيِّدُ الْحَكِيمُ مِنْ فِقْرَة: «فِي أَيِّ سَاعَةٍ» أَنَّ الْإِمَامَ قَدْ أَسْتَهَدَ فِي تَوْسِيعِ فِتْرَةِ الْقَضَاءِ - إِبَادَاً لِتَوْهِمِ الْإِسْتِعْجَالِ - قَائِلًا: «فِي أَيِّ سَاعَةٍ، وَارِدٌ لِبَيَانِ عَدَمِ اعْتِبَارِ الْمُطَابِقَةِ بَيْنَ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فِي الزَّمَانِ (وَسَعَةِ الْقَضَاءِ) لَا لِبَيَانِ وَجْبِ الْمُبَادِرَةِ فِي أَوَّلِ الْأَزْمَنَةِ.»[2]

ثُمَّ بَرَرَ الْفِقْرَةُ الْقَائِلَةَ: «فَإِذَا دَخَلَ وَقْتَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَمْ مَا قَدْ فَاتَهُ فَلِيَقْضِيَ مَا لَمْ يَتَخَوَّفْ أَنْ يَنْهَا بِوقْتِهِ وَقْتُ هَذِهِ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ حَضَرَتْ، وَهَذِهِ أَحْقَى بِوقْتِهِ فَلِيَصِلِّ مَا فَاتَهُ مَا مَمْضِيَ وَلَا يَنْتَطِعُ بِرِكْعَةٍ حَتَّى يَقْضِيَ الْفِرِيْضَةَ كَلَّهَا» فَأَجَابَهَا قَائِلًا: «وَإِنْ كَانَ (اسْتِدَالَلُّ الْمُضَايِقَةِ) بِالْفِقْرَةِ الْثَّانِيَةِ فَهُوَ مِنِّي عَلَى عَدَمِ كُونِ الْمُوْرَدِ مُورَدَ تَوْهِمِ الْحَظْرِ (أَيِّ حَظْرِ الْقَضَاءِ لَدِيِّ وَقْتِ الْحَاضِرَةِ) لَكِنَّ الظَّاهِرَ نَذْلَكَ، لِكُونِ الْحَاضِرَةِ صَاحِبَةَ الْوَقْتِ وَلَا تَشَارِكُهَا فِيَهُ الْفَائِتَةِ.»

ثُمَّ تَنَوَّلَ الْفِقْرَةُ الْقَائِلَةَ: «وَهَذِهِ أَحْقَى بِوقْتِهِ» قَائِلًا: «وَجْهُ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ: أَنَّ ذَلِكَ ذُكْرُ بَعْدِ الْحُكْمِ بِمُشَرِّعِيَّةِ فَعْلِ الْفَائِتَةِ الْمُوْهِمِ لِانْتِفَاءِ الْأَحْقَيَةِ لِلْحَاضِرَةِ. فَتَأْمَلُ جَيْدًا، وَإِنْ كَانَ بِالْفِقْرَةِ الْثَّالِثَةِ فَهِيَ أَجْنِبِيَّةٌ عَنِ الْمُضَايِقَةِ بِالْمَرَّةِ. وَإِنَّمَا تَدْلِي عَلَى بَطْلَانِ النَّافِلَةِ لِمَنْ عَلَيْهِ فَائِتَة، الْمُلَازِمُ الْاعْتِبَارُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا.»[3]

اعتراضية عامة مثالية تجاه نظرية الفورية

وَفِي نَفْسِ الْمُضْمَارِ، قَدْ أَسْتَشَكَلَ الْمُحَقَّقُ الْخَوَئِيُّ بِإِشْكَالِيَّةِ كَلِّيَّةٍ تجاهِ رَوَایَاتِ الْمُضَايِقَةِ قَائِلًا:

«وَفِيهِ: أَنَّ التَّضِيقَ فِي هَذِهِ الرَّوَایَاتِ نَاظِرٌ إِلَى بَيَانِ الْوَجُوبِ الشَّرْطِيِّ (الصَّحَّةُ الْحَاضِرَةُ) وَأَنَّ الشَّرْطَ فِي صَحَّةِ الْحَاضِرَةِ أَوِ التَّطَوُّعِ إِنَّمَا هُوَ فَرَاغُ الذَّمَّةِ عَنِ الْقَضَاءِ مَا دَامَ لَمْ يَفْتَ بِهِ وَقْتُ الْحَاضِرَةِ، وَهَذِهِ مُسَأَّلَةٌ أُخْرَى أَجْنِبِيَّةٌ عَنِّي نَحْنُ بِصَدِّهِ الْآنِ (وَهُوَ الْوَجُوبُ النَّفْسِيُّ لِلْقَضَاءِ وَفَقَاءِ لِزَعْمِ أَهْلِ الْمُضَايِقَةِ) فَقَدْ أَشَرْنَا فِي صُدُورِ الْبَحْثِ إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمُوَاسِعَةِ وَالْمُضَايِقَةِ يَقْعُدُ تَارِيْخَةً فِي الْوَجُوبِ النَّفْسِيِّ وَأُخْرَى فِي الْوَجُوبِ الشَّرْطِيِّ، وَالْكَلَامُ فَعَلَّا مَعْقُودَ لِلْجَهَةِ الْأُولَى، وَهَذِهِ الرَّوَایَاتُ غَيْرُ دَالَّةٍ عَلَى الْوَجُوبِ الْمُذَكُورِ كَمَا لَا يَخْفِي.»[4]

ثُمَّ أَرَدَفَ اعْتِرَاضًا آخَرَ قَائِلًا:

«مَعَ أَنَّ الضِيقَ الْذِي يَدْعُيهِ الْقَائِلُونَ بِالْمُضَايِقَةِ إِمَّا:

1. أَنْ يَرَدَ بِهِ الضِيقُ الْحَقِيقِيُّ (الْعَقْلِيُّ) بِمَعْنَى وَجُوبِ الْمُبَادِرَةِ فِي آنِ الْإِلْتِفَاتِ وَأَوَّلِ زَمَانِ التَّذَكَّرِ كَمَا قَدْ يَظْهُرُ مِنْ بَعْضِ الْقَائِلِينَ بِهِ، حَيْثُ إِنَّهُمْ بِالْغُواْفِ فِي ذَلِكَ فَالْتَّزَمُوا بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْمُضَرُّورِيِّ مِنَ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُبِ وَالْكَسْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَسْاعِدُهُ ظَواهِرُ الْنَّصْوُصِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «مَتَى ذَكَرَهَا» أَوْ «إِذَا ذَكَرَهَا» (كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ أَهْلِ الْمُضَايِقَةِ أَيْضًا سَلَفًا).

2. أَوْ يَرَدَ بِهِ الضِيقُ الْعَرْفِيُّ الَّذِي لَا يَنْافِيهِ التَّأْخِيرُ الْيَسِيرُ كِسَاعَةٍ وَنَحْوِهَا.

فَعَلَى الْأَوَّلِ: فَالنَّصْوُصُ الْوَارِدَةُ فِي نَوْمِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ- عَنِ صَلَاةِ الْفَجْرِ (حَيْثُ لَمْ يَسْتَعْجِلْ فِي الْقَضَاءِ بِلِقَدْمِ الْأَذَانِ ثُمَّ النَّافِلَةِ ثُمَّ الْقَضَاءِ) وَقَدْ تَقْدِمُ ذِكْرُ بَعْضِهَا[5] تَكُونُ حَجَّةً عَلَيْهِمْ بِنَاءً عَلَى الْأَخْذِ بِهَا وَالْإِلْتَزَامِ بِمَضْمُونِهَا فَلَا مَحَالَةٌ

ينبغي حملها على التقية أو على محمل آخر و عليه فتكون هذه النصوص منافية للتضييق الحقيقى، لدلالتها على أنه - صلى الله عليه و آله و سلم - بعد انتباهه من النوم و اعتراضه على بلال و اعتذار هذا منه أمر بالارتحال من المكان المذكور، ثم بعد ذلك أذن بلال فصلى النبي (صلى الله عليه و آله و سلم) ركعتي الفجر، ثم قام فصلى بهم الصبح، و معلوم أن هذه الأمور السابقة على صلاة الصبح تستغرق برهة من الوقت فلم يقع إذن قضاء الصبح أول آن التذكرة، بل تأخر عنه بمقدار ينافي الضيق الحقيقى.

و على الثاني: و هو أن يراد به الضيق العرفى غير المنافي للتأخير بمقدار يسير فلا دليل على اعتبار مثله، فان ظواهر النصوص المستدل بها للتضييق إنما هو الضيق الحقيقى دون العرفى كما عرفت.

نعم، إن صحيحة أبي ولاد الواردة في حكم المسافر الفاصل للمسافة و قد عدل عن قصده ذلك قبل الوصول إلى غايته و صلّى قسراً ظاهرة في الضيق العرفى، لقوله (عليه السلام) فيها: «و إن كنت لم تسر في يومك الذي خرجم فيه بريداً فان عليك أن تقضى كل صلاة صلّيتها في يومك ذلك، بالتقدير بتمام من قبل أن تؤمّ من مكانك ذلك...»[6] حيث إنّه (عليه السلام) حكم بقضاء ما صلّاه قسراً إذا لم يبلغ المسافة، كما تقتضيه القاعدة أيضاً، فإن سفره حينئذ كان خيالياً لا واقعياً، و حكم أيضاً بلزوم إيقاع القضاء في المكان نفسه قبل أن يخرج منه، فتكون الرواية دالة على التضييق العرفى في القضاء (حيث لم يستجعله الإمام) نظراً إلى تحديده بما قبل خروجه عن المكان، دون التضييق الحقيقى في أول آن التذكرة، هذا.

ولكن الصحيحة و إن كانت قوية الدلالة على المضایقة، إلا أنها محمولة على الاستحباب في أصل القضاء فضلاً عن اعتبار التضييق فيه، و الأصحاب لم يعملوا بها في موردها، لأجل معارضتها لصحيحة زرارة [7]. قال: «سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن الرجل يخرج مع القوم في السفر بريده، فدخل عليه الوقت و قد خرج من القرية على فرسخين فصلوا، و انصرف (و رجع) بعضهم في حاجة فلم يقض له الخروج، ما يصنع بالصلاوة التي كان صلّاها ركعتين؟ قال: تمّت صلاته و لا يعده»[8]

و في خطه أيضاً قد أجاب السيد الحكيم عن الرواية قائلاً:

«و فيه: - مع أنها غير دالة على المضایقة، و أنها لم يعرف قائل بها - أنها معارضة بما دلّ على الاجتزاء بالصلاحة قسراً (بلا إعادة) الموجب ذلك لحملها على الاستحباب أو طرحها، فلا تصلح حجة في المقام.»[9]

[1] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. 16. قم - Vol. 165 ص. 16. ایران: مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي.

[2] حكيم، محسن. نویسنده محمد کاظم بن عبد العظیم یزدی. ، مستمسک العروة الوثقی، جلد: 7، صفحه: ۹۲، قم - ایران، دار التفسیر

[3] حکیم محسن. 1374. مستمسک العروة الوثقی. 7. Vol. قم - ایران: دار التفسیر.

[4] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. 16. Vol. 166 ص. 166 قم - ایران: مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي. [5] في ص ۱۶۳.

[6] الوسائل ۴۶۹:۸ / أبواب صلاة المسافر ب ۵ ح ۱.

[7] الوسائل ۵۲۱:۸ / أبواب صلاة المسافر ب ۲۲ ح ۱.

[8] خوئي سيد ابوالقاسم. موسوعة الإمام الخوئي. 16. Vol. 168-169 ص. 169 قم - ایران: مؤسسه إحياء آثار الإمام الخوئي.

[9] حکیم محسن. مستمسک العروة الوثقی. 7. Vol. 91 قم - ایران: دار التفسیر.